فصل[1]

ثمَّ تأمَّل حكمةَ الله عزَّ وجلَّ في عِزَّة هذين النقدين: الذَّهب والفضة، وقصور حيلة[2] العالَم عما حاولوا من صَنْعَتهما والتشبُّه بخَلْق الله إياهما، مع شدَّة حرصهم وبلوغ أقصىٰ جهدهم واجتهادهم في ذلك، فلم يظفروا بسوىٰ الصِّبغة[3].

ولو مُكِّنوا من أن يصنعوا مثلَ ما خَلَق الله من ذلك لفَسَد أمرُ العالَم، واستفاض الذَّهبُ والفضةُ في النَّاس حتىٰ صارا كالشَّقَف[4] والفَخَّار، وكانت تتعطَّل المصلحةُ التي وُضِعَا لأجلها، وكانت كثرتُهما جدًّا سببَ تعطُّل الانتفاع بهما؛ فإنه لا يبقىٰ لهما قيمة[5]، ويبطُل كونُهما قِيَمًا لنفائس

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (١٤-١٥)، «توحيد المفضل» (٩٨).

(٢) (ح): «حيرة». (ت): «همة».

(٣) (ق، د): «الضيعة». (ت): «الصيغة». والمثبت أدنىٰ إلى الصواب. فإن غاية ما يمكنهم هو صبغ النحاس مثلًا بصبغ الفضة. انظر: «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٦٧٥)، و«البداية والنهاية» (٢/ ٢٠٤)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني (١/ ٣٧٤). وكان أصحاب هذه الصناعة يقولون عن أنفسهم: «نحن صبَّاغون»! «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٣٦٩).
وفي (ح، ن): «الصنعة»، وهي قراءة محتملة؛ فالكيمياء يشبَّه فيها المصنوع بالمخلوق. قال ابن تيمية: «ومن زعم أن الذهب المصنوع مثل المخلوق فقوله باطلٌ في العقل والدين». «الفتاوى» (٢٩/ ٣٦٨). وكانت كتب الكيمياء تسمىٰ «كتب الصَّنعة». انظر: المقالة العاشرة من «الفهرست» للنديم، و«مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٣٧٨).

(٤) وهو الخزف المكسَّر. «اللسان» (شقف).

(٥) (ح، ن): «قيمة نفيسة».

الأموال والمعاملات وأرزاق المقاتِلَة[1]، ولم يتسخَّر بعضُ النَّاس لبعض؛ إذ يصيرُ الكلُّ أربابَ ذهبٍ وفضَّة، فلو أغنىٰ خلقَه كلَّهم لأفقَرهم كلَّهم[2]، فمن يرضىٰ لنفسه بامتهانها في الصَّنائع التي لا قِوامَ للعالَم إلا بها؟!

فسبحان من جَعَل عِزَّتهما سببَ نظام العالَم، ولم يجعلهما في العزَّة كالكبريت الأحمر الذي لا يوصلُ إليه[3]، فتفوتُ المصلحةُ بالكلِّيَّة، بل وضعهما وبثَّهما في العالَم بقَدْرٍ اقتضته حكمتُه ورحمتُه ومصالحُ عباده.

وقرأتُ بخطِّ الفاضل جبريل بن نوح[4] الأنباري، قال: أخبرني بعض من تداوَل المعادنَ[5] أنهم أوغَلوا في طلبها إلىٰ بعض نواحي الجبل، فانتهوا إلىٰ موضعٍ رأوا فيه[6] أمثال الجبال من الفضة، ومن دون ذلك وادٍ يجري مُنْصَلِتًا[7] بماءٍ غزيرٍ لا يُدْرَك[8]، ولا حيلة في عُبوره، فانصرفوا إلىٰ حيث يعملون ما يَعْبُرون به، فلمَّا هيَّؤوه وعادوا راموا طريقَ النَّهر فما وقعوا[9] له

---

(١) لعله يريد: الغنائم. وفي (ح): «المعاملة».

(٢) ليست في (ت، ح، ن).

(٣) انظر: «تاج العروس» (كبرت)، والتعليق علىٰ «الحيوان» (٥/ ٩٥).

(٤) (ق، د، ت): «روح». ولعله مؤلف الكتاب أو ناسخه، كما مر في المقدمة.

(٥) (ق، د): «يداول المعادن».

(٦) (ح، ن): «وإذا فيه».

(٧) شديد الجري. وفي الأصول: «متصلبا». (ر): «متصلًا». والمثبت من (ض).

(٨) (ض): «لا يدرك غوره».

(٩) (ح، ن»: «وقفوا».

علىٰ أثر، ولا عرفوا إلىٰ أين يتوجَّهون، فانصرفوا آيسين![1].

وهذا أحدُ ما يدلُّ علىٰ بطلان صناعة الكيمياء[2]، وأنها عند التحقيق زَغَلٌ وصِبغةٌ[3] لا غير، وقد ذكرنا بطلانها وبيَّنَّا فسادَها من أربعين وجهًا في رسالةٍ مفردة[4].

---

(١) الخبر في مطبوعة «توحيد المفضل» مختصرًا، دون لفظ «أخبرني»: «ومن أوغل في المعادن انتهىٰ إلى وادٍ عظيم يجري منصلتًا بماءٍ غزير لا يدرك غوره، ولا حيلة في عبوره، ومن ورائه أمثال الجبال من الفضة». كأنه مثلٌ مضروبٌ لا قصةٌ محكية. وبنحو ما أورده المصنف في نسخة «الدلائل» المنسوبة للجاحظ (١٥).

(٢) وهي عند القدماء: علمٌ يُعرَفُ به طرقُ سَلب الخواصِّ من الجواهر المعدنية، وإفادتها خواصَّ لم تكن لها، ولا سيَّما تحويلها إلىٰ ذهب.
واختلفوا في صحتها وإمكانها علىٰ قولين مشهورين، وممن قال ببطلانها: ابن سينا، ويعقوب بن سنان الكندي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والأكثرون. واحتجوا بأدلةٍ مادِّية وشرعية وعقلية.
انظر: «الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ٣٨)، و«الهوامل والشوامل» (٣٢٤)، و «الغيث الذي انسجم» (١/ ٩)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٥٢٦).
وعند الـمُحْدَثين: علمٌ يُبحَثُ فيه عن خواصِّ العناصر المادية، والقوانين التي تخضع لها في الظروف المختلفة، وبخاصةٍ عند اتحاد بعضها ببعض.
انظر: «المعجم الوسيط» (٨٠٨)، و«المعجم الفلسفي» (٢/ ٢٥٤).
والخلافُ السابق لا يجري علىٰ هذا العلم؛ لاختلاف حقيقته عن الأول.

(٣) (ت): «وصيغة». (ن، ح): «وصنعة». والمثبت من (د، ق)، وهو أقرب، كما تقدم.

(٤) ذكرها ابن رجب والداوودي وغيرهما. انظر: «ابن القيم» للشيخ بكر (٢٢٣). ولم يُعثَر عليها بعد، وذكر بعضهم وجودها في إحدىٰ المكتبات الخاصة.
وانظر: «الطرق الحكمية» (٦٣٠).
ولشيخ الإسلام ابن تيمية رسالةٌ في إبطالها. انظر: «العقود الدرية» (٧٧). وردَّ عليه =

والمقصودُ أنَّ حكمةَ الله تعالىٰ ٱقتضت عِزَّة هذين الجوهرَين وقلَّتهما بالنسبة إلىٰ الحديد والنُّحاس والرَّصاص؛ لصلاح أمر النَّاس[1].

وٱعتَبِر ذلك بأنه إذا ظهرَ الشيءُ الظَّريفُ المستَحسَنُ مما يحدِثُه النَّاسُ من الأمتعة، كان نفيسًا عزيزًا ما دام فيه قِلَّةٌ وهو مرغوبٌ فيه، فإذا فشا وكثُر في أيدي النَّاس وقَدَرَ عليه الخاصُّ والعامُّ سقط عندهم وقلَّت رغباتُهم فيه، ومن هذا قولُ القائل: «نفاسةُ الشيء مِنْ عِزَّتِه»[2]، ولهذا كان أزهدَ النَّاس في العالِم أهلُه وجيرانُه وأرغبَهم فيه البُعداءُ عنه.

فصل[3]

وتأمَّل الحكمةَ البديعةَ في تيسيره سبحانه علىٰ عباده ما هم أحوجُ إليه وتوسيعه وبَذْلِه، فكلَّما كانوا أحوجَ إليه كان أكثرَ وأوسع، وكلَّما ٱستغنَوا عنه كان أقلَّ، وإذا توسَّطت الحاجةُ توسَّط وجودُه، فلم يكن بالعامِّ ولا بالنادر، علىٰ مراتب الحاجات وتفاوتها.

فاعتَبِر هذا بالأصول الأربعة: التُّراب والماء والهواء والنَّار، وتأمَّل سَعة ما خلق الله منها وكثرتَه وعمومَه.

فتأمَّل سَعة الهواء وعمومَه ووجودَه بكلِّ مكان؛ لأنَّ الحيوانَ المخلوق

= نجم الدين الربعي برسالة. انظر: «أعيان العصر» (٣/ ١٠١)، و«الغيث الذي انسجم» (١/ ٩). وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٧٢، ٢٩/ ٣٦٨ - ٣٩١).

(١) (ح، ن): «أمر المسلمين».

(٢) انظر: «المثل السائر» (١/ ١٠١).

(٣) «الدلائل والاعتبار» (١٥)، «توحيد المفضل» (٩٠، ٩٣).

في البرِّ لا يمكنُه الحياةُ إلا به، فهو معه أين كان وحيثُ كان؛ لأنه لا يستغني عنه لحظةً واحدة، ولولا كثرتُه وسَعتُه وامتدادُه في أقطار العالم لاختنقَ أهل العالَم[1] من الدُّخان والبُخَار المتصاعد المُنعقِد.

فتأمَّل حكمةَ ربك في أنْ سخَّر له الرياح، فإذا تصاعدَ إلىٰ الجوِّ أحالتهُ سحابًا أو ضبابًا، فأذهبَت عن العالم شرَّه وأذاه.

فسَلِ الجاحدَ: من الذي دبَّر هذا التَّدبيرَ وقدَّر هذا التقدير؟ وهل يقدرُ أهل العالَم[2] كلُّهم لو اجتمعوا أن يُحِيلوا ذلك ويقلبوه سحابًا أو ضبابًا، أو يُذْهِبوه عن النَّاس ويكشفوه عنهم؟

ولو شاء ربُّه تعالىٰ لحبَسَ عنه الرياح فاختنقَ علىٰ وجه الأرض، فأهلَك ما عليها من الحيوان والنَّاس.

فصل[3]

ومِنْ ذلك: سَعةُ هذه الأرض وامتدادُها، ولولا ذلك لضاقت عن مساكن الإنس والحيوان، وعن مزارعهم ومراعيهم، ومنابت ثمارهم وأعشابهم.

فإن قلت: فما حكمةُ هذه القِفَار الخالية، والفَلَوات الفارغة المُوحِشَة؟

فاعلم أنَّ فيها معايشَ[4] ما لا يحصيه إلا الله من الوحوش والدَّوابِّ، وعليها أرزاقُهم، وفيها مَطْرَدُهم ومنزلهم؛ كالمدن والمساكن للإنس، وفيها

---

(١) (ت): «كل العالم». (ن، ح): «لاختنق العالم». (ر، ض): «هذا الأنام».

(٢) (ت، ن): «يقدر العالم».

(٣) «الدلائل والاعتبار» (١٦)، «توحيد المفضل» (٩٠، ٩٢).

(٤) (د، ق): «معاش».

مجالهم ومرعاهم ومَصِيفُهم ومَشْتاهُم.

ثمَّ فيها ـ بعدُ ـ متَّسعٌ ومتنفَّسٌ للنَّاس ومُضطرَبٌ إذا ٱحتاجوا إلىٰ الانتقال والبَدْوِ[1] والاستبدال بالأوطان؛ فكم من بيداءَ سَمْلَقٍ[2] صارت قصورًا[3] وجِنانًا ومساكن. ولولا سَعةُ الأرض وفَسْحُها[4] لكان أهلُها كالمحصورين والمحبوسين في أماكنهم، لا يجدون عنها ٱنتقالًا إذا فَدَحَهم[5] ما يزعجُهم عنها ويضطرُّهم إلىٰ النُّقلة منها.

وكذلك الماء، لولا كثرتُه وتدفُّقه في الأودية والأنهار لضاق عن حاجة النَّاس إليه، ولغَلَبَ القويُّ فيه الضعيفَ واستبدَّ به دونه، فيحصلُ الضررُ وتَعْظُمُ البليَّة، مع شدَّة حاجة جميع الحيوان إليه من الطَّير والوحوشِ والسِّباع، فاقتضت الحكمةُ أن كان بهذه الكثرة والسَّعة في كلِّ وقت.

وأما النَّار، فقد تقدَّم أنَّ الحكمةَ ٱقتضت كُمونَها[6]؛ متىٰ شاء العبدُ أَوْراها عند الحاجة، فهي وإن لم تكن مبثوثةً[7] في كلِّ مكانٍ فإنها عَتِيدةٌ[8] حاصلةٌ متىٰ ٱحتيجَ إليها، واسعةٌ لكلِّ ما يُحتاجُ إليه منها، غير أنها مُودَعةٌ في أجسامٍ جُعِلَت معادنَ لها؛ للحكمة التي تقدَّمت.

---

(١) (ت): «والبدول».

(٢) وهي: القَفْر الذي لا نبات فيه. أو القاع المستوىٰ الأملس. «اللسان» (سملق).

(٣) (ض): «فكم بيداء وكم فدفد حالت قصورا».

(٤) (ر، ض): «وفسحتها».

(٥) (ق، ت، ح، ن): «قدحهم».

(٦) (ح): «كونها».

(٧) (ن): «مشبوبة».

(٨) أي: حاضرةٌ مُعَدَّة. «اللسان» (عتد).